

استمرار الاعتصام في الميدان لليوم الثاني.. واشتباكات بين المؤيدين والمعارضين أمام دار القضاء العالي

# أزمة «الإعلان الدستوري» تعمق الانقسام في مصر: «مليونية» إخوانية في «عابدين» بمواجهة تظاهرات «التحرير» الثلاثاء المقبل



.. واحد المتظاهرين يفر من الغاز المسيل للدموع الذي اطلقته الشرطة لفض الاشتباك (رويتز)



جانبا من الاشتباكات بين مؤيدي ومعارضى الرئيس المصرى د.محمد مرسي أمام دار القضاء العالى أمس (أ.ب)

جرائم قتل المتظاهرين التي ارتكبت ضد الثوار.

وقرر النائب العام الجديد المستشار طلعت عبد الله إعادة محاكمة الرئيس المصري السابق حسنى مبارك وإبنائه ووزير داخلية حبيب العادلي وعدد من قيادات الشرطة ورموز النظام السابق أبرزهم صفوت الشريف وقنحي سرور الذين حصلوا على براءات من تهمة قتل المتظاهرين رغم عدم ظهور أي أدلة جديدة تثبت تورطهم في تلك الأحداث.

وحكم على مبارك ووزير داخلية بالسجن لخمس وعشرين عاما في قضايا قتل المتظاهرين فيما حصل قيادات الداخلية على أحكام بالبراءة. من جانبها دعت جماعة الإخوان المسلمين أمس إلى مظاهرة حاشدة يوم الثلاثاء تاييدا للقرار الصادر بالتوقف عن العمل في اعتصاب اجتماع للجمعية العامة لنادى قضاة مصر بحضور النائب العام المقال عبد المجيد محمود ونقيب المحامين ومئات القضاة. وندد رئيس النادي احمد الزند بـ «الهجمة الشرسة على القضاء المصري» في حين كان القضاء يتوقف بغضب «الشعب» اليوم الثلاثاء أيضا.

وقال بيان لجماعة الإخوان نشر بموقع الجماعة على الإنترنت إن المظاهرة التي سيقودها مرسي ستعقد في ميدان عابدين الذي يبعد مئات الأمتار عن ميدان التحرير.

ودعت الجماعة أيضا إلى وقفات اليوم في ميادين مصر بعد صلاة المغرب للتعبير عن تأييد الإعلان الذي حرضه مرسي على تأسيسه كتعبير عن حصر صلاحيات القضاء وأعطى حصانة لقرارات وقوانين أصدرها مرسي ومجلس الشورى الذي يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

الرئيس مرسي الدستوري. وقال المستشار محمد عزت عجبوة، رئيس نادي قضاة الاسكندرية بعد اجتماع معلق أن «القضاة لن يرضوا بأقل من إلغاء هذا الاعلان لما سيتسبب فيه من اهدار للسلطة القضائية، والقضاء على مبدأ الفصل بين السلطات». كما جاء في بيان أصدره مجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى سلطة قضائية في مصر، عقب اجتماع طارئ عقده أمس في القاهرة أن «المجلس هو المعنى بكافة شؤون القضاء والقضاة» مبديا «أسفه» لصور هذا الإعلان.

وطالب المجلس الرئيس مرسي بـ «البدء بهذا الإعلان عن كل ما يبسط السلطة القضائية وإختصاصاتها أو التدخل في شؤون اعضائها أو ينال من جلال أحكامها». وجاء القرار الصادر بالتوقف عن العمل في اعتصاب اجتماع للجمعية العامة لنادى قضاة مصر بحضور النائب العام المقال عبد المجيد محمود ونقيب المحامين ومئات القضاة. وندد رئيس النادي احمد الزند بـ «الهجمة الشرسة على القضاء المصري» في حين كان القضاء يتوقف بغضب «الشعب» اليوم الثلاثاء أيضا.

وأصدر عشرون من قيادات تيار «استقلال القضاء» بيانًا اعتبر الإعلان الدستوري وقرارات مرسي «ردة لا مبرر لها وانها جاءت على حساب الحريات والحقوق وانها تقوض سلطة استقلال القضاء». وقال قضاة هذا التيار «إن حزمة القرارات تضمنت بعض مطالب الجماهير الا انها جاءت على حساب الديمقراطية والحريات». وشملت قرارات مرسي ايضا اعادة التحقيقات والمحاكمات في

الدستوري الذي أعلن الخميس فإنه يترك هذا الأمر للجهاز القضائية المختصة.

وأضاف النائب العام المقال «أعلن أمام الكافة عن مسؤوليتي كاملة في الفترة الماضية فيما يتعلق بسدور النيابة العامة في جميع قضايا الشهداء والمصابين أو مواجهة الفساد».

وقال «أعلن أن دور النيابة العامة في الفترة الماضية سيحكم عليه التاريخ في ضوء القضايا المقدمة للمحاكم»، مؤكدا أن دور النيابة العامة محصور في التحقيق والإدعاء وليس في التحري الذي هو مسؤولية الأجهزة الرقابية. وحذر محمود من خطورة الحملة التي تستهدف القضاء المصري واستقلاله وتسعى لتشويه سمعة قضاة مصر.

وقال «أحذر من خرق المبادئ العامة للدستور والقانون في ضوء ما شهدته القرارات التي صدرت في الأيام الماضية».

والتفت الجمعية العامة لنادى قضاة مصر أمس ليبحث الرد المناسب على الإعلان الدستوري في حضور النائب العام المقال ونقيب المحامين ومئات القضاة.

وكان الالفت للنظر حضور عبدالمجيد محمود النائب العام السابق الذي جلس على المنصة بجوار رئيس نادي قضاة مصر المستشار أحمد الزند.

وكان د.عبدالمجيد محمود النائب العام المصري المقال قد أعلن أنه قرر اللجوء للجهات القضائية المختصة فيما يتعلق بقرار عزله من منصبه.

وقال احمد الزند «أنا وجميع القضاة في جميع محاكم نيابات مصر» وكان نادي قضاة الاسكندرية يعلن امس تعليق العمل بجميع المحاكم والنيابات في ثاني اكبر المدن المصرية، احتجاجا على اعلان

القضاء مثل «يا قضاء سير سير.. احنا معاك ليوم الدين» و«عاش قضاة مصر الأحرار».

وكان من أبرز الشعارات التي ردها المتظاهرون «يا قضاة يا قضاة.. خلصونا من الطغاة» في تذير لواقعة الخلف الذي نشب بين قضاة مصر ونظام الرئيس المصري السابق حسنى مبارك عام 2005 والتي تم فيها تحويل المستشار هشام البسطويسى

نائب رئيس محكمة النقض في ذلك الوقت والمرشح الرئاسي السابق والمستشار محمود مكي نائب رئيس محكمة النقض في تلك الأونة ونائب الرئيس المصري حاليا، للتحقيق لحديثهم عن تزوير الانتخابات الرئاسية. ودعا إلى المسيرة حزب الوفد الذي يقود مع عدد من القوى السياسية حملة لاسقاط الإعلان الدستوري.

وقد بدأت الجمعية العمومية للقضاة بالهجوم على الإعلان وقضاة مصر، بين متظاهرين مؤيدين لعقد الجمعية العمومية غير العادية لنسائي القضاة وآخرين معارضين لها.

وقد قامت قوات الامن المصرية باطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع لإنهاء الاشتباكات.

وكان العشرات من النشطاء قد نظموا مسيرة من ميدان التحرير إلى دار القضاء العالي دعما للاجتماع غير العادي للجمعية العمومية للقضاة لمناقشة الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري د. محمد مرسي والذي يرون أنه يمثل تدخلا في استقلال السلطة القضائية.

وردد المتظاهرون المتضامنون مع القضاة شعارات تهاجم قرارات مرسي وتندد بتدخله في شؤون

خطوة يقولون إنها كشفت عن التوجهات الاستبدادية لمرسي. وقال حزب الدستور الليبرالي في بيان: «نحن أمام لحظة تاريخية إما أن نكمل فيها ثورتنا أو نتركها فريسة لجماعة غلبت مصالحها الحزبية الضيقة على مصلحة الوطن».

ويعكس الإعلان الدستوري تشكك الإخوان المسلمين تجاه قطاعات في الجهاز القضائي حيث يحصن الإعلان قرارات الرئيس من أحكام القضاء لحين انتخاب برلمان جديد في انتخابات يتوقع أن تجرى أوائل العام المقبل.

ويحصن الإعلان أيضا الجمعية التأسيسية التي تعد الدستور الجديد من أي طعون قضائية تهدد بحل الجمعية التي يهيمن عليها المسلمون.

ودافعت حكومة مرسي عن الإعلان الدستوري على أساس أنه يهدف إلى تسريع عملية الانتقال التي طال أمها من حكم مبارك إلى نظام حكم ديموقراطي جديد.

وقال ليجا زروان وهو زميل لدى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية «إنه (الإعلان) يهدف إلى تهميش أعداء مرسي في السلطة القضائية وفرز السناتور في النهاية وعرقلة أي طعون قضائية ضده».

وأضاف: «نحن الآن في وضع يصعد فيه الجانبان موقفيهما والأمر يزداد صعوبة شيئا فشيئا كما نرى أيا من الجانبين يتراجع عن موقفه». وسمحت السلطات الجديدة لمرسي بتغيير النائب العام الذي احتفظ بمنصبه منذ عهد مبارك والذي حاول مرسي تغييره في أكتوبر ليخسر عاصفة من الاحتجاجات من الهيئة القضائية

خطوة يقولون إنها كشفت عن التوجهات الاستبدادية لمرسي. وقال حزب الدستور الليبرالي في بيان: «نحن أمام لحظة تاريخية إما أن نكمل فيها ثورتنا أو نتركها فريسة لجماعة غلبت مصالحها الحزبية الضيقة على مصلحة الوطن».

ويعكس الإعلان الدستوري تشكك الإخوان المسلمين تجاه قطاعات في الجهاز القضائي حيث يحصن الإعلان قرارات الرئيس من أحكام القضاء لحين انتخاب برلمان جديد في انتخابات يتوقع أن تجرى أوائل العام المقبل.

ويحصن الإعلان أيضا الجمعية التأسيسية التي تعد الدستور الجديد من أي طعون قضائية تهدد بحل الجمعية التي يهيمن عليها المسلمون.

ودافعت حكومة مرسي عن الإعلان الدستوري على أساس أنه يهدف إلى تسريع عملية الانتقال التي طال أمها من حكم مبارك إلى نظام حكم ديموقراطي جديد.

وقال ليجا زروان وهو زميل لدى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية «إنه (الإعلان) يهدف إلى تهميش أعداء مرسي في السلطة القضائية وفرز السناتور في النهاية وعرقلة أي طعون قضائية ضده».

وأضاف: «نحن الآن في وضع يصعد فيه الجانبان موقفيهما والأمر يزداد صعوبة شيئا فشيئا كما نرى أيا من الجانبين يتراجع عن موقفه». وسمحت السلطات الجديدة لمرسي بتغيير النائب العام الذي احتفظ بمنصبه منذ عهد مبارك والذي حاول مرسي تغييره في أكتوبر ليخسر عاصفة من الاحتجاجات من الهيئة القضائية

القاهرة - وكالات: اشتبك عدد من المتظاهرين مع رجال الشرطة في القاهرة أمس في الوقت الذي استمرت فيه الاحتجاجات لليوم الثاني ضد السلطات الجديدة التي منحها الرئيس المصري محمد مرسي لنفسه من خلال الإعلان الدستوري في أزمة جديدة تواجهها مصر كشفت عن الانقسام بين الإسلاميين ومعارضيه.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

ويعد يوم من أعمال المتظاهرين مع قوات شرطة مكافحة الشغب قرب ميدان التحرير ورشقوها بالحجارة حيث احتشد آلاف المتظاهرين في الميدان أمس الأول للاحتجاج على إعلان دستوري وحد صفوف المعارضة ضد مرسي.

## الولايات المتحدة تعرب عن القلق حيال توسع سلطات الرئيس المصري

ورأت الإدارة الأمريكية أن «الفراغ الدستوري في مصر يمكن أن يملا بتبني دستور يتضمن الضوابط والتوازنات ويحترم الحريات الأساسية والحقوق الفردية وحكم القانون بما ينسجم والتزامات مصر الدولية».

وناشد بيان الخارجية الأميركية الشعب المصري التزام الهدوء والعمل على تسوية الخلافات بشأن هذه القضايا المهمة بشكل سلمي ومن خلال الحوار الديموقراطي.

واشنطن - كونا: أعربت الولايات المتحدة عن القلق حيال قرار الرئيس المصري د.محمد مرسي جمهورية معوقة لعملية التحول الديموقراطي وقضائية جديدة. وجاء في بيان أصدرته الخارجية الأميركية الليلة قبل الماضية أن الإعلان الدستوري يغير قلق الكثير من المصريين والمجتمع الدولي. وأضاف البيان «أن من بين طموح الثورة ضمان عدم تركيز السلطة بيد شخص واحد أو مؤسسة واحدة».

واشنطن - كونا: أعربت الولايات المتحدة عن القلق حيال قرار الرئيس المصري د.محمد مرسي جمهورية معوقة لعملية التحول الديموقراطي وقضائية جديدة. وجاء في بيان أصدرته الخارجية الأميركية الليلة قبل الماضية أن الإعلان الدستوري يغير قلق الكثير من المصريين والمجتمع الدولي. وأضاف البيان «أن من بين طموح الثورة ضمان عدم تركيز السلطة بيد شخص واحد أو مؤسسة واحدة».

طريق التقاضي بتحصين كل أنواع الأعمال الصادرة عن رئيس السلطة التنفيذية ويأثر رجعي بمئات من الرقابة القضائية. كما أهدرت مبادئ العدالة الجنائية والمحاكمات المنصفة وتدخلت في شؤون العدالة بمنع الجهات القضائية من استكمال دعاوى منظورة أمامه».

نصوصا تتعلق بطبيعة أعمال لرقابة القضاء الإداري، خاصة أن الرقابة القضائية التي تباشرها المحاكم على اختلاف ولاياتها تجد أساسها كاصل عام في مبدأ الشرعية وسيادة القانون وخضوع الدولة له. وجاء في الدعوى أن «قرار رئيس الجمهورية لم يتضمن

عاجلة وقف تنفيذ القرار وتحديد أقرب جلسة ممكنة لنظر الطعن. واستندت المنظمات إلى أن قرار الرئيس المصري لا يعد إعلانا دستوريا وفقا للمبادئ المستقرة في أحكام المحكمة الإدارية العليا والحكمة الدستورية العليا بل يشكل في

عاجلة وقف تنفيذ القرار وتحديد أقرب جلسة ممكنة لنظر الطعن. واستندت المنظمات إلى أن قرار الرئيس المصري لا يعد إعلانا دستوريا وفقا للمبادئ المستقرة في أحكام المحكمة الإدارية العليا والحكمة الدستورية العليا بل يشكل في

## 25 منظمة حقوقية تقيم دعوى قضائية لإلغاء الإعلان الدستوري

طريق التقاضي بتحصين كل أنواع الأعمال الصادرة عن رئيس السلطة التنفيذية ويأثر رجعي بمئات من الرقابة القضائية. كما أهدرت مبادئ العدالة الجنائية والمحاكمات المنصفة وتدخلت في شؤون العدالة بمنع الجهات القضائية من استكمال دعاوى منظورة أمامه».

نصوصا تتعلق بطبيعة أعمال لرقابة القضاء الإداري، خاصة أن الرقابة القضائية التي تباشرها المحاكم على اختلاف ولاياتها تجد أساسها كاصل عام في مبدأ الشرعية وسيادة القانون وخضوع الدولة له. وجاء في الدعوى أن «قرار رئيس الجمهورية لم يتضمن

عاجلة وقف تنفيذ القرار وتحديد أقرب جلسة ممكنة لنظر الطعن. واستندت المنظمات إلى أن قرار الرئيس المصري لا يعد إعلانا دستوريا وفقا للمبادئ المستقرة في أحكام المحكمة الإدارية العليا والحكمة الدستورية العليا بل يشكل في

عاجلة وقف تنفيذ القرار وتحديد أقرب جلسة ممكنة لنظر الطعن. واستندت المنظمات إلى أن قرار الرئيس المصري لا يعد إعلانا دستوريا وفقا للمبادئ المستقرة في أحكام المحكمة الإدارية العليا والحكمة الدستورية العليا بل يشكل في

## مساعدة سابق لمرسي: قراراته معوقة للتحول الديموقراطي واستقالتي نهائية

يتعلق بقرارات الرئيس مرسي عبارة عن تجاهل له، حيث لم تتم استشارته، ولم يعلم بما في الإعلان الدستوري إلا من خلال شاشة التلفزيون. وأصفا إياه بأنه يخالف جميع الأعراف والتقاليد الديموقراطية ويخالف أسس الملف الذي يتولا.

وشدد مرقص على أنه قدم نص استقالة للرئاسة يشرح فيها أسباب استقالته وحيثياتها، واعتراضاته على قرارات الرئيس، التي اعتبرها «غير مريحة لعملية التحول الديموقراطي في مصر»، مضيفا: «لا أستطيع أن أستمع في ظل قرارات معوقة للتحول الديموقراطي خاصة ما يتعلق بتحصين قرارات مرسي ويأثر رجعي. هذه مسألة غير مقبولة».

القاهرة - د.ب: قال سمير مرقص مساعد الرئيس المصري لشؤون التحول الديموقراطي المستقيل: «أرفض الاستمرار في ظل قرارات مرسي، وأنا مع عملية التحول الديموقراطي وتخالف ما أسعى إليه من خلال منصبى ومهمتى». وكان مرقص، وهو مفكر قبطي واحد أربعة مساعدين للرئيس المصري محمد مرسي، قد قدم استقالته رسميا أمس الأول من مهام منصبه الذي لم يمر على تعيينه فيه سوى ثلاثة أشهر فقط، وذلك اعتراضا على الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي أمس الأول ويقضي بتحصين قراراته من الطعن القضائي عليها، ويحصن جمعية الدستور المطعون في قانونيتها ومجلس الشورى.

وقال مرقص في تصريحات خاصة لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة أمس السبت إنه قبل هذا المنصب كي يشترك في عملية التحول الديموقراطي بالبلا، لكن ما تم فيما

وأشار على السى أن القوات المسلحة تؤكد على الثوابت الراسخة لسياسات الأمن القومي المصري للحفاظ على السيادة الوطنية والتي لا تقبل تواجد قوات أو قواعد أجنبية على أراضيها. وأكد أن القوات الأجنبية الوحيدة الموجودة في سيناء هي القوات المتعددة الجنسيات والتي تتكون من عناصر تابعة لـ 13 دولة وتمارس عملها منذ تاريخ 25 أبريل عام 1982 بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بمهمة متابعة التزام جاني معاهدة السلام بتطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الطرفين.

واشنطن - أحمد عبدالله يهبي، أي

كاتب بديقي في نهاية السبعينيات. من جانبه نفى الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية ما ورد على عدم وجود أي مخطط لنشر قوات أميركية في سيناء ضمن اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة بين حركة حماس وإسرائيل.

وقال الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية العقيد أركان حرب أحمد محمد على على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) امس: لا صحة لما تم نشره على أحد المواقع الإسرائيلية بشأن التخطيط لنشر قوات أميركية في سيناء ضمن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بين حماس وإسرائيل.

وتطلب الأمر أن يتصل الرئيس اوباما بالرئيس المصري محمد مرسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لمناقشة الخطوات العامة للاقتراح فيما ترك الاتصال بالسلطات الفلسطينية في غزة للمصريين.

وكان نتنياهو ومسؤولون في ادارات أميركية سابقة قد اعربوا للرئيس اوباما عن قلقهم ليس فقط من تدهور الوضع الأمني في سيناء وتزايد تدفق الأسلحة إلى غزة ولكن أيضا من حالة عدم الاستقرار في مصر وما يمكن أن تسفر عنه من صعود قوى تفرز تعديلا على اتفاقية كامب ديفيد ومن ثم تؤدي إلى عودة كل من مصر وإسرائيل إلى مناخ المواجهة الذي سبق توقيع

المصرية من أجل مواجهة المتطرفين الذين استهدفوا القوات المصرية على الحدود مع غزة بمسلسل من العمليات الجريئة في الشهور الاخيرة مما أدى إلى مصرع العديد من الجنود المصريين. غير أن الهدف الأساسي لتلك القوات هو ضبط حركة تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى سيناء ومنها إلى منطقة الحدود مع غزة وإسرائيل.

وإحدى المسؤولون الأميركيون المختصون بهذا الملف اتصالات مكثفة مع الحكومتين المصرية والإسرائيلية من أجل مناقشة بنود تلك الخطوة الجديدة التي ترمي إلى إنهاء وصول الصواريخ والأسلحة إلى غزة ومن ثم وقف الاشتباكات المتواترة بين القطاع وإسرائيل.

تداولت أنباء عن وسائل اعلام اميركية واسرائيلية عن ان ادارة الرئيس باراك اوباما تخصص سقما من اهتمام مسؤوليها المعنيين الآن من أجل التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل وحكومة قطاع غزة يهدف إلى نشر قوات أميركية اضافية على الحدود بين الاطراف الثلاثة. وتضاف تلك القوات حسب الاقتراحات الأولية المتداولة الآن في واشنطن إلى قوة محدودة العدد تتواجد في سيناء طبقا لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل لمراقبة التزام الطرفين بتطبيق بنود تلك الاتفاقية.

وتتركز المهمة الأولى لتلك القوات الأميركية الإضافية في تقديم مساعدات لوجستية للسلطات